

يفسر الشك في مصلحة المدين

هذه القاعدة اخذها القانون المدني العراقي عن الفقه الغربي ومعناها أن الحاكم أو القاضي إذا لم يستطع ان يزيل الغموض الذي يشوب عبارات العقد، وأن يتعرف على النية المشتركة للمتعاقدين فإنه يفسره لمصلحة المدين، ويقوم ذلك على أساس من أن النية المعقولة للمدين هي في انه يلتزم الى اضيق نطاق تحمله عبارات العقد فهذا هو القدر المتيقن الذي يمكن القول بان ارادتي المتعاقدين قد اتفقتا عليه .

مثال ذلك: إذا ما ادعى المشتري وجود عيبٍ في المبيع وطلب رده ب الخيار العيب، وانكر البائع وجود العيب عندئذٍ يعرض المبيع على أهل الخبرة لتقدير ما إذا كان هنالك عيبٌ كما يدعي المشتري فإذا اختلفوا فلا يُجاب المشتري إلى طلبه ذلك ان كون الشيء غير معين في الاصل والعيب طارئ .